

اليمن والخليج الحاضر والمستقبل

• تعزيز مسار العلاقات السياسية بين اليمن ودول الخليج لم يعد مطلباً سياسياً فقط وإنما هي رغبة شعبية إنسانية إجماعاً يلتقي فيها العنصر السياسي بالإنساني يحكم الموقع الجغرافي والتاريخي الذي يربطها بمصالح مشتركة منذ القدم بعيداً عن التنظير الأيديولوجي.

فإذا كان من الضروري بمكان التذكير بأهمية العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية والأمنية المشتركة بين اليمن والخليج واستعراض المصالح المشتركة في كل مناسبة يأتي فيها ذكر تطوير العلاقات بين الجانبين، فإن من المهم الإشارة إلى التجانس الثقافي لدول المنطقة الذي يلعب دوراً كبيراً في تدعيم اندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مختلف المجالات ومنها الاقتصادي، ذلك من مقومات العمل الإنساني المشترك في منطقة الجزيرة والخليج لتكسب الديمومة بعيداً عن أية تبريرات أنية نظراً لأهمية عنصر التاريخ والجغرافيا اللذين تتوقف عليهما مجمل العلاقات الثنائية العفوية بين أبناء المنطقة.

مستوى خدمات البنية التحتية ما زالت تشكل أهم العوائق لتطوير الاستثمار الأجنبي في اليمن، بمعنى أن هناك ضرورة ملحة لتهيئة هذا المناخ في اليمن ليصبح مغرباً لجذب الاستثمارات الخليجية كانت أو غير خليجية، مع توفير شروط ومعايير التنافسية في كافة الجوانب المتعلقة بالاستثمار من تخطيط وتسويق، مستفيدة من تجارب دول المجلس التي مرت بسواء، وتوجيه الدعم الخارجي نحو تعزيز الجوانب الاستثمارية والصناعات التحويلية في قطاعات النفط والزراعة.

لقد كان مؤتمر المانحين مثلاً إيجابياً للعمل المشترك بين اليمن ومجلس التعاون بشهادة الجميع، سواء في الإعداد له أو في النتائج التي توصل إليها، حيث بلغ حجم التعهدات المالية أثناء المؤتمر أكثر من ٤,٧ مليار دولار لتمويل المشاريع خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٠م)، وفاق حجم التعهدات في ذلك المؤتمر حجم التعهدات في أي من مؤتمرات المانحين السابقة لدعم الاقتصاد اليمني حيث قارب سقف التعهدات منذ مؤتمر لندن خمسة مليارات دولار.. وقد أكدت دول المجلس في مؤتمر المانحين على أهمية الشراكة الاقتصادية وطويلة المدى بين الجمهورية اليمنية ودول المجلس، وتم الاتفاق على تمويل مشاريع التنمية في اليمن في مناح اقتصادية شفاف في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة اليمنية وشرعت في تنفيذها.

نحن ودول الخليج الآن أمام مفترق طرق حقيقية تزايد خطورتها مع تزايد الأوضاع والتهديدات العالمية لدول المنطقة ومازالت ترواح في أماكننا، بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، في حين أن الأوضاع تستدعي منا جميعاً أن نتجه دون إبطاء في طريق التكامل لضمان التنمية لجميع دول المجلس باعتباره السبيل الوحيد لحفظ الاستقرار الداخلي، والسلاح الفعال لمواجهة التحديات الخارجية التي لا يمكن مواجهتها بالفقر والتخلف أو برهن المنجزات التي تحققت لسبب الحماية وتحقيق الاستقرار، ويظل اليمن الأكثر حاجة للتنمية والأكثر إمكانات وأعدة اقتصادياً وبشرياً وسياسياً، إذا أحسن استغلال إمكاناته وتجهيزه للعب هذا الدور في التحالف المستقبلي لدول المنطقة، ونأمل أن تستفيد دول الخليج واليمن من هذه الفرصة لتصبح مشروعاتها في التكامل واقعية تلمس ثمارها الاقتصادية مبكراً، فقد أصبح الاقتصاد هو محور المداولات الدولية ولكنه يمكن أن يلعب دوراً أكبر عندما يلتقي مع بقية الجوانب الثقافية والاجتماعية التي تسهم في حد كبير في ترسيخه كما هو الحال في دول تجمعها أواصر القربى وصلات الرحم بالقرن الذي تجمعها فيها المصلحة.

مستقبل الإقليم.. فالمستقبل لمسار العلاقات السياسية بين اليمن ودول المجلس يجد أن قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م، قد أسهم في ترسيخ الاستقرار في المنطقة، الذي انتهى بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود النهائية مع السعودية وعمان، وفتح أبواب مجلس التعاون الخليجي لعضوية اليمن بجديبة منذ قرار قمة مسقط بضم اليمن إلى عضوية أربع دول مجلس التعاون الخليجي، التي أعادت علاقات اليمن إلى طبيعتها مع كل دول المجلس وأصبحت اليوم اليمنية- الخليجية متقاربة كثيراً في الأونة الأخيرة وأصبح الإحساس بضرورة التكامل أمراً واقعاً لمواجهة الهجاس الأمني في ظل ما تشهد المنطقة من أحداث وهو ما شجع اليمن على طلب الدعم الاقتصادي ليتناهل لدخول المجلس من منطلق الروابط والمصالح المشتركة التي كان من الطبيعي أن تجعل اليمن ضمن منظومة دول الجزيرة بما يمكنها من الوقوف في وجه التحديات والتغيرات الإقليمية والدولية التي ساعدت بتحريك اليمن نحو محيطها، في حين كان من المفترض أن تتحرك مصالح دول الخليج نحوها. ومنذ أولت اليمن علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي أهمية خاصة في سياستها الخارجية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي وكانت حريصة على إزالة التداعيات السلبية لحرب الخليج الثانية فوُتعت على معاهدة الحدود البرية والبحرية مع السعودية، وواصلت العلاقات اليمنية الإماراتية تقديمها للموسم في مختلف المجالات وتعتبر العلاقات بين البلدين الشقيقين انعكاساً لتوافق الرؤى لدى القيادتين السياسيتين وتطابقهما، وشهدت العلاقات اليمنية الكويتية تطوراً إيجابياً وانفتاحاً صادقاً، بعد الانفراج الكبير في العلاقات السياسية بين البلدين الشقيقين، وأضافت اتفاقية ترسيم الحدود بين اليمن وعمان بعداً حقيقياً إلى العلاقات العمانية اليمنية والخليجية عموماً.

ومن أجل تحقيق الانضمام إلى مجلس دول التعاون الخليجي بذلت الحكومة اليمنية جهوداً واضحة لتحديث نظامها الإداري والارتقاء به من أجل التخلص من العديد من السلبات مثل الروتين ومعالجة تقشي ظاهرة الفساد، وسعت إلى تطبيق برامج إصلاحية شاملة من خلال تحديث القوانين والأنظمة الاقتصادية والمالية والإدارية وتفعيل مبدأ الشفافية والمحاسبة ورفع درجة الحرية الاقتصادية أسوة بالدول المجاورة، ورفع مستوى الشفافية في القرارات الاقتصادية ودفع القطاع الخاص إلى اكتساب خبرات أوسع في التجارة واستيعاب الاستثمار الأجنبي.

لكن ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض للسعي لدى حكوماتهم لتذليل الصعوبات والمشاكل التي تعترضهم وهي مهمة تحتاج إلى خطوات شجاعة وداعمة من قبل حكومات المجلس لتوفير الحد الأدنى من الضمانات للقطاع الخاص التي لا تتوافر لدى أصحاب رأس المال وحدهم وإنما تحتاج إلى رفقاً بقرارات سياسية واضحة.

كما أن من المهم بمكان تحديد المصالح المشتركة لاستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية لكل دول المنطقة وهي وأن كانت ضرورية لكافة الأطراف المعنية في الأطر الجغرافي الواحد من أجل تعزيز العلاقة الاستراتيجية والدفع بها نحو الشراكة والتكامل والنماء استجابة لتلك المصالح والتي قد تنعكس إيجاباً على مختلف الشركاء في دول المجلس في ظل التوجهات الدولية نحو الشراكة والتعاون في تجمعات إقليمية بعضها يفقر إلى الحد الأدنى من المقومات التي تجتمع لدول الخليج مع اليمن.

كما أن الحرص على التعامل بشفاقة نحو تنمية مجالات التعاون والتواصل بين اليمن ودول الخليج بصورة عملية ملموسة تقضي تكثيف الجهود لإصلاح الاختلالات القائمة، من أجل إيجاد بيئة أرحب للاستثمار كي يصبح اليمن شريكاً فاعلاً عوضاً عن كونه منفرداً، رغم المزايا الحقيقية التي يتمتع بها وما يمتلكه من عمق استراتيجي جغرافي وبشري لدول المجلس وهو ما يستدعي دراسة الآليات المتاحة لتشجيع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وقيام صناعات تحويلية تعتمد على استثمار الثروات الطبيعية للطرفين، والتي من شأنها زيادة وتفعيل العلاقات بشكل إيجابي.

ونظراً للمتغيرات التي تشهدها المنطقة في ظل المتغيرات الدولية والمساعي الحثيئة لإعادة تشكيل النظم القائمة في المنطقة فإن دول الجزيرة والخليج تجد نفسها في موقف يتطلب اتخاذ قرارات تاريخية، فالحاجة تستدعي إعادة النظر في واقع ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي، والبحث في أفضل الطرق لتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري والأمني والعسكري مع كل دول المنطقة والانفتاح المسؤول على العالم، والبحث عن وسائل أكثر فعالية لمساعدة وتأهيل الاقتصاد اليمني للانخراط في مشاريع التكامل الاقتصادي.

والعمل على استيعاب اليمن ضمن أية ترتيبات مستقبلية في المنطقة، باعتبار ذلك هو السبيل الوحيد للتعايش مع متطلبات التغيير الذي يفرض على اليمن لعب دور متزايد في مشاريع

المجلس حسدود الدعم المادي لمجهدات التنمية والإصلاحات والأشادة بها، بالانتقال بهذه العلاقة إلى مرحلة تبني دعم قضية الإصلاحات الجوهرية ذاتها في جوانبها الاقتصادية والإدارية كي تنفخ اليمن على قدميها أسوة بما هو متبع في التجمعات والتحالفات التي تقوم بتوفير عوائد الإمكانات لتشمل دول الشراكة بالحد المتوسط أو الأدنى من فوائد النمو، حيث يتم تاهيل الدول الأقل نمواً للأخذ بيدها لتتمكن من تحقيق التنمية بجهود ومساعدة التحالف الإقليمي الذي تنتهي به.

نعم، ذلك لا بد أن يتبع ذلك تصعيد وتيرة التنمية والتطوير والإصلاحات وفتح مجالات أرحب للاستثمار وتهيئة الأجواء الملائمة أمامها من جانب اليمن، بالقدرة الذي يسهم في تعزيز التكامل وينمي مجالات التعاون المستقبلي، لكن مع ذلك لا بد من الاعتراف بأن الجهود المبذولة تواجه بتحديات أهمها ضعف الإمكانات التي تظل الشغل الشاغل للمواطن اليمني الذي تراه اليوم يواجه وحده مشكلة التضخم العالمي الذي ينعكس سلباً على حياته اليومية في صور من الغلاء الفاحش الذي لا يتحملته قدرات البلاد الاقتصادية مقارنة بدول المجلس خصوصاً في مرحلة التهيئة والإعداد للتأهيل للانضمام للشراكة وذلك من شأنه أن يؤخر هذا الطموح.

ان المنتعج لطبيعة العلاقة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي يلحظ عمق العلاقات الإنسانية الضاربة في عمق التاريخ بمحدداتها البيئية والحضارية المبينة على قوام إنسانية مشتركة، وليستنتج ضرورة دراسة وتحليل الصعوبات التي تبطن عملية الاندماج والتكامل حتى يسهل تجاوزها، وهي في مجملها لاتتعلق بالمواطن اليمني أو الخليجي وحدها بمعزل عن الإجراءات والسياسات، فقد امكن تحقيق طفرة باتجاه تنمية التبادل التجاري بين اليمن ودول الخليج وجني بعض ثماره في الأعوام الأخيرة عندما اتحت فرص زيادة نسبة الحراك الاجتماعي والاقتصادي بين اليمن ودول المجلس والتي تؤكد رغبة المواطنين في الجانبين تسريع عملية التكامل وتقوية أواصر القربى والجوار.

من هنا تأتي أهمية دعم دور القطاع الخاص اليمني والخليجي للنهوض بالاستثمارات المشتركة وتسهيل إجراءاتها، والتوسع في إقامة الفعاليات المشتركة بهدف التعريف بمناخ وفرص الاستثمار المتاحة، وهذا يقتضي تنسيق الجهود المشتركة من المستثمرين

فدول المجلس تتطلع اليوم إلى تعزيز شراكاتها التجارية والاقتصادية مع الجمهورية اليمنية كما تتطلع إليها اليمن، وهي تتابع عن كثب الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية لتهيئة البيئة الاستثمارية المشجعة لجذب الاستثمارات كدولة تتمتع بموقع فريد ومناخ متعدد وكثافة سكانية توفر القوة العاملة والسوق الاقتصادية الواسعة، ويتواجد الثروات الطبيعية بما يكفي لإحداث نقلة نوعية في اقتصاد البلاد وتحقيق تنمية مستدامة تمكنها من الاندماج الحقيقي مع دول المجلس التي قطعت شوطاً في هذا المجال والإطلاق نحو السوق الدولية.

هذه المعطيات تجعل تاريخية لتحقيق شراكة وتكاتف حضورهما الفاعل في الساحة الدولية على ضوء المتغيرات المتسارعة التي يمر بها العالم اليوم والتي تعتمد في جانبها الاقتصادي على تكوين التحالفات الإقليمية في مواجهة هذه التحديات وفتح الأسواق أمام التجارة الحرة والحد من القيود على التبادل التجاري.. وهذا الاستحقاق يتمثل في تلبية المصالح المشتركة الحكومة برؤى وقناعات متبادلة بين جانبين يملكان من نقاط القوة والتميز في منظومة الاقتصاد العالمي ما يؤهلها لبناء كتلة إقليمي واعد في ظل تهم دولي لحاجة المنطقة لإقامة مثل هذه الشراكة بعيداً عن السياسة.

من هنا لا بد أن تتحمل الرؤية المستقبلية للعلاقات الخليجية اليمنية بمحددات الشراكة الاقتصادية والتجارية مع مراعاة الأبعاد الأخرى التي تشمل آفاق الشراكة التنموية مع القطاع الخاص المحلي، وتنمية الموارد البشرية في سبيل رفد سوق العمل في دول مجلس التعاون بالعمالة اليمنية الماهرة التي انطلقت صوب دول المجلس ثقافياً مع ظهور الحقبة النفطية لتمتد إلى تجذير العلاقات الإنسانية والاجتماعية التي تشكل بُعداً آخر من التحالفات البشرية لمجتمعات المنطقة.

فالتطورات السياسية الحالية في المنطقة تلعب دوراً في مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية على المستوى القريب أو البعيد باعتبار المنطقة تعيش حالة استثنائية مما يجعل انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي ضرورة استراتيجية للاستقرار في ظل التطورات الإقليمية والدولية، ذلك أن تأهيل اليمن للانضمام إلى دول المجلس عملية تتلاقى فيها الأبعاد الأمنية والاقتصادية التي تربط اليمن بدول الجزيرة العربية بحكم الموقع والمصالح المشتركة، ولكن التركيز على بعض جوانب التكامل ينبغي على مراوحة العلاقات عند مستوى التنظير، مالم تتبع هذه الانجاهات إجراءات فعلية تتجاوز بها دول



د. وهيبه فارح

بيدها ولتتمكن من تحقيق التنمية بجهود ومساعدة التحالف الإقليمي الذي تنتهي به.

نعم، ذلك لا بد أن يتبع ذلك تصعيد وتيرة التنمية والتطوير والإصلاحات وفتح مجالات أرحب للاستثمار وتهيئة الأجواء الملائمة أمامها من جانب اليمن، بالقدرة الذي يسهم في تعزيز التكامل وينمي مجالات التعاون المستقبلي، لكن مع ذلك لا بد من الاعتراف بأن الجهود المبذولة تواجه بتحديات أهمها ضعف الإمكانات التي تظل الشغل الشاغل للمواطن اليمني الذي تراه اليوم يواجه وحده مشكلة التضخم العالمي الذي ينعكس سلباً على حياته اليومية في صور من الغلاء الفاحش الذي لا يتحملته قدرات البلاد الاقتصادية مقارنة بدول المجلس خصوصاً في مرحلة التهيئة والإعداد للتأهيل للانضمام للشراكة وذلك من شأنه أن يؤخر هذا الطموح.

ان المنتعج لطبيعة العلاقة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي يلحظ عمق العلاقات الإنسانية الضاربة في عمق التاريخ بمحدداتها البيئية والحضارية المبينة على قوام إنسانية مشتركة، وليستنتج ضرورة دراسة وتحليل الصعوبات التي تبطن عملية الاندماج والتكامل حتى يسهل تجاوزها، وهي في مجملها لاتتعلق بالمواطن اليمني أو الخليجي وحدها بمعزل عن الإجراءات والسياسات، فقد امكن تحقيق طفرة باتجاه تنمية التبادل التجاري بين اليمن ودول الخليج وجني بعض ثماره في الأعوام الأخيرة عندما اتحت فرص زيادة نسبة الحراك الاجتماعي والاقتصادي بين اليمن ودول المجلس والتي تؤكد رغبة المواطنين في الجانبين تسريع عملية التكامل وتقوية أواصر القربى والجوار.

كَلِمَاتٌ مَبْرُورَةٌ

يتقدم الاخوان: يحيى علي الراعي

الامين العام المساعد لقطاع الاقتصاد والخدمات والتعليم

وحسين علي حازب - عضو الأمانة العامة - رئيس الدائرة التربوية والتعليمية

بخالص العزاء والمواساة إلى الاستاذ/

عبدالكريم محمود صبري

مدير مكتب التربية والتعليم/م/ذمار - رئيس اللجنة التربوية

في وفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدته

سائلين المولى عز وجل ان يتغمدها بواسع رحمته ومغفرته ويسكنها

فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان..

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

على طريق الحكم المحلي

قراءة في أهم المتطلبات العاجلة أمام مؤتمر المحليات القادم



• نحو الانتقال من السلطة

المهنية إلى الحكم المحلي، ذلك هو شعار الذي

سيره المؤتمر العام الخامس للمحليات والذي سينعقد بالعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن خلال الأسابيع القليلة القادمة تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية. والشعار وبما حملته من أهداف ومضامين لا شك أنه يعكس مدى حيوية تجربتنا في مجال المشاركة الشعبية الواسعة وقدرتها على الانتقال، من مرحلة إلى أخرى في إطار من الفهم الواعي المستجيب لمتطلبات تطورها وتحديثها ويجعلها أكثر قدرة على التعامل مع كافة التحويلات والتغيرات التي تشهدها الساحة اليمنية، ويتطلب من العمل المحلي مواكبتها وعلى مستوى كافة جوانبها وأصعدتها.

يحيى علي نوري

السلطة المحلية، وقد تمثلت هذه التوجهات بالمبادرة السياسية التاريخية التي أعلنها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ووجه الدعوة لمتنوع الفعاليات الوطنية لمناقشتها واثرائها. حيث سجلت هذه المبادرة طموحاً كبيراً وجرئاً على صعيد التطلعات الطموحة نحو تطوير السلطة المحلية من خلال تبنيها قضية الحكم المحلي الواسع الصلاحيات في إطار تجديد مهم للنظام السياسي وجعله نظاماً رئاسياً يرتكز على الحكم المحلي كتجربة ناجحة وفاعلة في تاريخ هذا النوع من الأنظمة السياسية، وإزاء هذا التطور الإيجابي والنوعي على طريق التحديث والتطوير للتجربة اليمنية وما أحدثه هذا الطموح الكبير من حراك كبير على مستوى الساحة السياسية بين مؤيد له

ومع مرور أربعة مؤتمرات عامة للمحليات فإن المحاولة هنا للوقوف أمام طبيعة أجندة وموضوعات هذه المؤتمرات سلاحاً بجلاء مدى حيوية وفاعلية تجربتنا المحلية وما تسجله من مؤتمر لآخر من موضوعات وخطوات جريئة باتجاه التطور والتحديث حيث كانت الأهداف الأولى لهذه المؤتمرات تعزيز الأهمية المالية والإدارية في العمل المحلي وتطوير العلاقات بين الأجهزة المركزية والأجهزة غير المركزية بالإضافة إلى تطوير العلاقات بين الأجهزة المحلية نفسها.

كما أن هذه المؤتمرات كانت تشهد حالات زخم كبيرة في المناقشات الجادة والمسئولة حول مختلف القضايا المدرجة في جدول أعمالها وبصورة متمتعة بالشفافية العالية الأمر الذي جعل من هذه المؤتمرات محطات مهمة من محطات تقييم التجربة على أسس مهنية وعلمية تستفيد من كافة التجارب الناجحة بما فيها تجارب بلادنا في مجال العمل المحلي.

الصورة الكاملة

وبالرغم من أهمية القرارات والتوصيات التي خرجت بها هذه المؤتمرات وبالرغم من عدم القيام ببلورة بعض هذه القرارات والتوصيات على الواقع إلا أنها وفي مجملها قد قدمت الصورة الكاملة التي تحدد كافة تفاصيل مشهد العمل المحلي وتشخص بدقة متناهية كافة إشكاليات هذا المشهد بل وتحدد المعالجات الناجحة للكثير من المشكلات التي تعترض وتعتور العملية المحلية.

وما من شك أن هذا الحراك قد دفع بمختلف القوات والجهات المعنية بالعمل المحلي وفي إطار واهتمام القيادة السياسية بزعامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى تسجيل العديد من الخطوات الإيجابية والفاعلة باتجاه تطوير التشريعات المتعلقة بالعمل المحلي وهي جهود توجت أخيراً ببلوغ مشروع قانون للسلطة المحلية حاول بكل ما حملته من أسس وقواعد ومنطلقات أن يقدم نموذجا إيجابياً لما ينبغي أن تسير عليه العملية المحلية وعلى مستوى كافة جوانبها من خلال منح المحليات المزيد من المهام والصلاحيات وهي مهام وصلاحيات طالما عبرت عنها فعاليات المجلس المحلية خلال مؤتمراتها الماضية.

ومع إعلان مشروع القانون المشار إليه كانت هناك العديد من الملاحظات حوله من قبل العديد من المهتمين والخبراء بالشأن المحلي بالإضافة إلى رؤى أحزاب المعارضة حوله. وهي تباينات عدة أجمعت في خلاصاتها على أهمية هذا المشروع والأهداف الطموحة التي يحاول بلوغها على صعيد العمل المحلي. وتلك لا شك واحدة من الإشارات الحضارية التي تفتتح بها العقلية اليمنية فيما تبديه من حرص كبير على مواصلة التجديد والتطوير للتجربة. بل والقدرة على الخلق والإبداع والابتكار لأساليب وطرق جديدة من شأنها أن تعزز من المشاركة الشعبية في طريق المحليات وتمكنها من اختصار المسافات في إطار برامج فاعلة تعتمد على أساليب تخطيطية وتنظيمية سليمة تنأى بها عن ممارسة الارتجالية والعشوائية.

طموح كبير

وبما أن القيادة السياسية قد أبدت تفاعلها الكبير مع كل هذه الآراء بل وحرصت على وضع هذا المشروع أمام مختلف الفعاليات الوطنية بهدف تقييمه واثرائه بالعديد من الملاحظات والتصورات وذلك من خلال دعواتها المتكررة لمختلف ألوان الطيف السياسي اليمني لتحقيق هذه المشاركة إلا أن طموحات العقلية السياسية اليمنية وبعد فترة قصيرة من إعلان مشروع القانون قد حرصت على القيادة السياسية - على تسجيل مفاجأة أكبر وأشمل على صعيد التوجهات الرسمية والشعبية باتجاه تطوير

كما سجلت خلالها

المجالس المحلية أداءً ضعيفاً لم يكن منسجماً مع طبيعة الحراك التنموي والاقتصادي الذي تشهده مختلف الأطر الإدارية والجغرافية والعمالية في أطرها. وباعتبار أن هذه المشكلات لم تجسد في السابق القريب الرؤية الإدارية التخطيطية الهادفة إلى إحداث تنمية في وعي أعضاء المحليات بأهداف ومناشط وفعاليات السلطات المحلية وكذا الأسس والقواعد القانونية والتنظيمية المنظمة لأنشطة المجالس المحلية والمتعلقة في العملية التدريبية والتأهيلية لكافة كوادر السلطات المحلية فإن هذه المشكلات لا بد أولاً من الوقوف المسئول أمامها من خلال إيجاد المعالجات الناجحة لها والتي من شأنها أن تمثل القاعدة القوية والصلبة التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الإنطلاقة الجديدة على صعيد بلوغ الحكم المحلي وهنا لا بد من الإشارة أيضاً إلى أهمية الاستفادة الكاملة من كامله التجربة المحلية في بلادنا من خلال

التي سجلت خلالها المجالس المحلية أداءً ضعيفاً لم يكن منسجماً مع طبيعة الحراك التنموي والاقتصادي الذي تشهده مختلف الأطر الإدارية والجغرافية والعمالية في أطرها. وباعتبار أن هذه المشكلات لم تجسد في السابق القريب الرؤية الإدارية التخطيطية الهادفة إلى إحداث تنمية في وعي أعضاء المحليات بأهداف ومناشط وفعاليات السلطات المحلية وكذا الأسس والقواعد القانونية والتنظيمية المنظمة لأنشطة المجالس المحلية والمتعلقة في العملية التدريبية والتأهيلية لكافة كوادر السلطات المحلية فإن هذه المشكلات لا بد أولاً من الوقوف المسئول أمامها من خلال إيجاد المعالجات الناجحة لها والتي من شأنها أن تمثل القاعدة القوية والصلبة التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الإنطلاقة الجديدة على صعيد بلوغ الحكم المحلي وهنا لا بد من الإشارة أيضاً إلى أهمية الاستفادة الكاملة من كامله التجربة المحلية في بلادنا من خلال الرؤية المهنية والعلمية في رصد كل إيجابياتها وسلباتها باعتبار أن هذا الرصد الموضوعي من شأنه أيضاً أن يقدم قاعدة معلوماتية شاملة وكاملة تمكن المخططين لعملية الانتقال إلى الحكم المحلي من رسم صورة شاملة وأضحة تحدد كافة المتطلبات والمعالجات والمشكلات المحلية. وهي المشكلات التي يغلب عليها الطابع الإداري والفني والقانوني. وأهم من كل ذلك العنصر البشري المتمتع بدرجة عالية من الكفاءة الإدارية في إدارة وتسيير العمل المحلي في إطار مثل وقيم الحكم المحلي الجديدة التي يتطلب من المؤتمر العام الخامس تحديدها كأسس وقواعد جديدة لتحقيق الإنطلاق الأكبر لتجربته.

مبادرة الرئيس

وإزاء كل ما تقدم فإن المبادرة السياسية لفخامة الأخ رئيس الجمهورية وما تحاول تحقيقه من أهداف على صعيد الحكم المحلي الواسع الصلاحيات تحتاج أكثر من فعالية للوقوف أمامها.

الأمر الذي يدلل على أن الإكتفاء هنا بعقد مؤتمر عام للمجالس المحلية لا يعد كافياً إزاء هذه البحوث المسئول والمهني والعلمي الهادف إلى استشراف آفاق المستقبل القريب والبعيد للتجربة.

وهذا يتطلب من المحليات عقد أكثر من مؤتمر والمشاركة أيضاً في أكثر من فعالية علمية تحاول استشراف مستقبل الحكم المحلي. وكل ذلك لا بد له أن يأخذ وقته الكافي في الإعداد والتهيئة المقننة لعملية الانتقال إلى الحكم المحلي. ومهما أخذت عملية التهيئة هذه من وقت كبير فهي تستحق مثل هذا الوقت نظراً لكونها ستعمل عليها في تحقيق مرحلة جديدة يجب أن تكون من حيث الإعداد والتخطيط والتنظيم لها من الأهمية العلمية ما يهيئ لتجربتنا المزيد من النجاح والحيوية والفاعلية.

وما عدا ذلك فإن أي تعامل مع متطلبات الحكم المحلي بصورة مستسرفة من شأنه أن ينقل العديد من المشكلات والمنغصات التي واجهت التجربة في بداياتها إلى مرحلة الحكم المحلي وهو أمر إذا ما حدث فسيتكون له تأثيراته البالغة على حاضر ومستقبل التجربة وعندما لا سمح الله نجد أنفسنا تعود من جديد إلى نقطة البداية بدلاً من البحث عن استشراف آفاق أكثر رحابة لتطوير تجربتنا. وإن شاء الله سيسجل المؤتمر العام للمحليات نقاشاً مستفيضاً حول مختلف هذه المتطلبات وأن يخرج بحصيلة من القرارات والتوصيات المهمة، والتي ستعزز وفقاً للمؤشرات الراهنة التصورات الأولية لمشهد اليمن في إطار الحكم المحلي.

ولتجربتنا المزيد من التقدم والاضطراد على طريق تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكل الأهداف الحضارية والإنسانية التي يتطلع شعبنا إلى تحقيقها في ظل مسيرته الحودية والديمقراطية المؤمنة بالمشاركة الشعبية الواسعة.

وينبغي والتعاظمي معها برؤية علمية وتخطيطية تتسق مع حجم الطموحات والأمال الكبيرة التي تعبر عنها عملية الانتقال إلى الحكم المحلي.

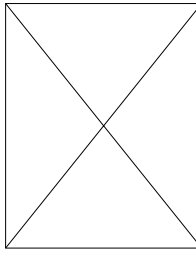
مسئولية المؤتمر

الخامس

وهذا لا شك يجعل من مسؤوليات المؤتمر العام الخامس للمجالس المحلية كبيرة في قيامه بمناقشة هذه الموضوعات من خلال أوراق متخصصة تحدد بدقة أبرز المتطلبات والمهام التي يتوجب القيام بها لتحقيق هذا التحول.

تقول ذلك لأن بلادنا أمام هدف كبير واستراتيجي يستحيل تجاوزه إلا من خلال رؤية عميقة أكثر استجابة في تحليل المعطيات الراهنة بدرجة عالية من المهنية

المستوعبة هي الأخرى عظمة الهدف ومدلولاته. تقول ذلك من منطلق ما شهدته التجربة المحلية ومنذ قيام الوحدة اليمنية من تفاعلات ومن مشكلات عدة وفتت أمام مسيرة التجربة، وهي مشكلات عدة بالرغم من الطموح المتواضع الذي ارتبط بالتوجهات التحديثية للعمل المحلي. وهو ما يعني أن انتقال التجربة إلى الحكم المحلي سوف يجعلها تفتت أمام مشكلات أكبر وبالتالي تحتاج إلى عقول أكبر في تحديد أساليب وطرق معالجتها



يحيى علي نوري



سيسجل المؤتمر العام للمحليات نقاشاً مستفيضاً حول مختلف هذه المتطلبات وأن يخرج بقرارات مهمة

بالصورة التي تتفق مع عظمة التطلعات وتعمل على إطلاق الطاقات والإمكانات المحلية البشرية والفنية إلى آفاق أكثر رحابة في التعامل المقدر مع كافة متطلبات بلورة الحكم المحلي على الواقع العملي.

وهذا لا يعني أيضاً ترك كافة القضايا والمشكلات التي اعترضت التجربة قبل انتقالها إلى الحكم المحلي. وإنما العودة الإيجابية إلى كل هذه المشكلات التي عبرت عنها بوضوح كامل المؤتمرات العامة السابقة للمجالس المحلية لأن في الكثير من هذه القضايا والمشكلات ما يتطلب على التجربة اليمنية التعامل معها بإيجابية كأساس وقاعدة متينة لا غنى عنها في عملية الإنطلاق إلى مرحلة الحكم المحلي.

الوعي الإداري

ولعل وقفة عاجلة هنا أمام المشكلات التي اعترضت التجربة المحلية خلال الفترة الماضية نجد أن من أبرزها هي تلك الناتجة بفعل اقتصار الوعي الإداري والقانوني بطبيعة أهداف ومضامين العملية المحلية وعلى مستوى كافة جوانبها التخطيطية والتنظيمية والإشرافية والرقابية والتقييمية حيث أدى فقدان هذا الوعي لدى العديد من مدخلات المجالس المحلية من الأعضاء المنتخبين إلى وجود العديد من مواطن الضعف التي شابته توجهات السلطات المحلية عند قيامها ببلورة البرامج والخطط التنموية والاقتصادية والاجتماعية.